وقائع المؤتمر العلمي الثامن
العراق 2050

في جامعة النهرين

بتاريخ 2025/04/20

قضايا سياسية

Political Issues

ملحق العدد ٨٠

E-ISSN: 2790-2404
P-ISSN: 2070-9250

العراق (2050)

وقائع المؤتمر الدولي الثامن

لكلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

عقد بتأريخ 2025/4/20

الإشراف العام

أ.د. أسامة مرتضى السعيدي

إعداد وتحرير

م.د. محمد محي الجنابي

م.د. مصطفى صادق عواد

م.م. محمد مجيد حسين

م.م. زهراء كريم جاسم

مبرمج. رؤى عبد الحسين

لجان مؤتمر (العراق 2050)

المؤتمر الدولي الثامن لكلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

عقد بتأريخ 2025/4/20

اولاً _ اللجنة التحضيرية :	
أ.د اسامة مرتضى باقر	عميد كلية العلوم السياسية
أ.د خضر عباس عطوان	رئيس قسم السياسة الدولية
أ.د علي حسين حميد	رئيس قسم الاستراتيجية
أ.د عباس سعدون رفعت	معاون العميد للشؤون الادارية
أ.د مصطفى حسين عبد الرزاق	رئيس قسم العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د سلمان علي حسين	مقرر قسم السياسة الدولية
أ.م.د حيدر زهير جاسم	معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
أ.م.د استبرق فاضل شعير	رئيس قسم النظم السياسية والسياسات العامة
أ.م.د سولاف مصحب مهدي	مسؤول شعبة ضمان الجودة والاداء الجامعي
م.د زيدون سلمان محمد	مسؤول شعبة الشؤون العلمية
م.د محمد محي محمد	مدير تحرير مجلة قضايا سياسية
م.د محمد حميد محمد	مقرر قسم العلاقات الاقتصادية الدولية
م.د عبد الامير سليم عباس	أمين مجلس الكلية
م.د ايلاف نوفل احمد	مسؤول شعبة التسجيل
م.د.مصطفى صادق عواد	قسم النظم السياسية /مسؤول وحدة التوظيف والتأهيل
م.م مهدي علي وداعة	امانة مجلس الكلية

ثانياً _ اللجنة العلمية :		
أ.د قاسم محمد عبد	أ.د اسراء علاء الدين نوري	أ.م.د. احسان عدنان عبد الله
أ.د سلام عبد الجليل حسن	أ.د قاسم شعيب عباس	أ.م.د عصام اسعد محسن
أ.د احمد عبدالله ناهي	أ.د سهاد اسماعيل خليل	أ.م.د نسرين رياض شنشول
أ.د شيماء عادل فاضل	أ.د ياسر علي ابراهيم	أ.م.د زينب عبدالله منكاش
أ.د هشام حكمت عبد الستار	أ.د.إيضاح نعمان خزعل	أ.م.د ربا صاحب عبد مرزوق
أ.د عماد صلاح عبد الرزاق	أ.د علي حسين حميد /مقرر اللجنة	أ.م.د. صلاح مهدي هادي
أ.د محمد كريم كاظم	أ.د رياض مهدي عبد الكاظم	أ.م.د رواء طه درويش
أ.د هيثم كريم صيوان	أ.د صدام عبد الستار رشيد	أ.م.د محسن حساني ظاهر
أ.د وسن احسان عبد المنعم	أ.د. اخلاص قاسم نافل	أ.م.د همام خضير عبد مطلك
أ.د عامر هاشم عواد	أ.د فراس عبد الكريم محمد علي	ا.م.د. هناء جبوري محمد
أ.د كاظم علي مهدي	أ.د علي فارس حميد	أ.م.د ميثم حميد ناصر
ا.د.عبد العظيم جبر حافظ	أ.د الاء طالب خلف	ا.م.د.شيماء تركان صالح
أ.د احمد غالب محي	ا.د.مصطفى حسين عبد الرزاق	ا.م.د.سرى موفق جعفر
أ.د ارشد مزاحم مجبل	أ.م.د مصطفى فاروق مجيد	

ثالثاً _ اللجنة المالية :
م.م. خبيب منذر عباس / وحدة صندوق التعليم العالي / رئيساً
م.م.سعد رويس / قسم الاستراتيجية / عضواً
م.م. قمر ثامر جاسم / شعبة التدقيق / عضواً
إكرام فهمي اعجمي / مسؤولة شعبة الشؤون الادارية / عضواً

رابعاً _ اللجنة الاعلامية :
أ.م.د ندى عمران علي
م.د انمار علي ابراهيم
م.د سديف محمد كامل
م.م علي صباح محمد
م.م نشوان علاء حسين

خامساً _ لجنة الاستقبال :		
أ.د سعد محمد دخيل	م.م غفران جاسم جبر	م.م سجى فاضل عباس
أ.م.د رونق ناطق محمد	م.م سعد رويس	م.م. مصطفى ياسين طه
أ.م.د دنيا علي عبد الحسن	م.م نور مشتاق	م.م. محمد معن محسن
م.د شذى عبد الرضا عبد المجيد	م.م عبدالله محمد قاسم	م.م. هيثم عقيل محمود
م.د. علي محمد أمنيف	م.م نور سمير	سجاد محمد جاسم
م.د رفيف اياد	م.م مروة زياد طارق	عمر ثابت نعمان
م.د نبأ احسان شريف	م.م مفاز ابراهيم داوود	زينة سعد شمس الدين
م.د رنا احمد رجب	م.م نادية علي عبد الرضا	سرى عبد القادر خلف
م.د هناء رحيم زيدان	م.م قاسم محسن	نور الهدى عماد كاظم
م.م كاظم ناجي عبود	م.م عمار عايد كطوف	لينه ليث فارس
م.م صبا رشيد جبير	م.م هديل لطيف ياسر	رائد صبري حسن
م.م مها غافل حسين	م.م ميس محمود عداي	علي جابر محسن
م.م محمود جمال فتحي	م.م هدى عبد الحسين فياض	علي فاروق
م.م فرقان عبد حمود	م.م مها عباس فاضل	سيف سعد لعيبي
م.م نور هشام جليل	م.م عبد الرحمن محمد عيسى	علي محمد عواد
م.م علي عبد الرزاق شنشول	م.م تغريد رياض علي	م.م سجى فاضل عباس

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الشراكة العراقية – التركية ودورها في تعزيز التنمية والامن في العراق ا.د. ليلى عاشور حاجم الخزرجي م.م. سارة محمود غزال م.هند عدنان شراد	28_1
2	العلاقات العراقية-العربية: تحديات التأثير الإقليمي والتوازن في السياسة الخارجية أ.د: سالم مطر عبدالله	49_29
3	العراق وسياسته الخارجية تجاه محيطه الإقليمي بعد عام 2003 الكويت انموذجا" دراسة في الافاق المستقبلية وتطويرها أ.د.صباح كريم رياح الفتلاوي د. فاطمة فرحان زغير الطليباوي	75_50
4	انعكاسات الاستقرار السياسي على تبني الطاقة المتجددة في العراق: دراسة مستقبلية أ.د. حازم صباح أحميد م.م. مصطفى أحمد حسين	95_76
5	دور الدبلوماسية الاقتصادية العراقية في جذب الاستثمارات الاجنبية في ظل التحديات الراهنة أ.د.هيثم كريم صيوان أ.د.وسن احسان عبد المنعم	121_96
6	الشراكات الاقتصادية الدولية ودورها في الاستدامة المالية: العراق انموذجا أ.م.د. محمد عباس احمد التميمي	151_122
7	دور الاستثمار الأجنبي المباشر في بناء اقتصاد مستدام للعراق 2050: تحليل السياسات والتحديات أ.م.د نسرين رياض شنشول م.م فيان فاروق محمدعلي	176_152
8	السياسة الخارجية العراقية : تحليل استراتيجي للمقاربات والقيود في مواجهة التحديات الإقليمية المتغيرة م.د. امنة علي سعيد م.د فراس عباس هاشم	193_177
9	قانون الاحوال الشخصية بين السيادة الوطنية والتزامات العراق الدولية د. حيدر حسن علي الكناني	211_194
10	ديناميكية السياسة الخارجية العراقية في البيئتين الإقليمية والعالمية : الفرص والتحديات م.د. فينوس غالب كامل	236_212
11	التحليل القانوني للانتهاكات الجسيمة المرتكبة من قبل تنظيم داعش في العراق د. لمى فاضل نايف	261_237
12	موقف العراق من القضية الفلسطينية في ظل عملية طوفان الاقصى واحداثها م.د مخلد ماجد احمد م.م هبه عبد السلام خطاب	278_262
13	تَحسين آلمُشاركة المدنية، وتَعزيز آلشَفافية في المُؤسساتِ الحُكوميةِ: إستراتيجياتٌ فَعالة وآلياتٌ مُستَدامةٌ للحُكمِ الرَشيدِ. م. سجى فتاح زيدان ذنون العباجي	300_279
14	دور القوة الناعمة في تعزيز السياسة الاقليمية العراقية م.م. الحسن جلال عبد الواحد محمد	316_301

15	التغيرات المناخية والتنمية المستدامة م.م ساره عبد زايري	339_317
16	تقييم تأثير المتغيرات المناخية على الموارد المائية والزراعية في العراق م.م شهد عماد حميد	362_340
17	مستقبل وظائف العلوم السياسية في ظل التحول الرقمي م.م. عبد الله محمد قاسم	376_363
18	مستقبل مصادر تمويل التنمية المستدامة في العراق م.م علي ضياء ربيع	401_377
19	الأمن السيبراني العراقي: التحديات وسبل المواجهة م.م علي عبد المطلب صادق	418_402
20	السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات الاقليمية الراهنة دراسة في توازن المصالح وتعزيز العلاقات : تركيا أنموذجا م.م.عـــذراء محمـــد جـــابـــر م.م.عبـــاس قيس عبـــاس	442_419
21	الدبلوماسية العراقية في ظل الأزمات الإقليمية والعالمية: التحديات والفرص م.م. زمن محمد جبار	460_443
22	مستقبل الدور الاقليمي للعراق في معادلة التوازنات الجيوسياسية في المنطقة م.م علياء حميد خيون م.م روى غني سلمان	491_461
23	الاستبصار الاستراتيجي واثره في ادارة المصالح الوطنية العراقية في سياق المتغيرات الدولية م.م.فاطمة ميثم مصطفى	509_492
24	الجذور التاريخية للقضية الكردية في تركيا وأثرها في العلاقات مع العراق م.م. مروة سلمان حسن م.م. سارة عبد الكاظم جواد	535_510
25	السياسة الخارجية العراقية وديناميات البيئتين الإقليمية والدولية: دراسة في التأثير والتأثر م.م محمد معن محسن	564_536
26	الابتكار التكنولوجي ودوره في تعزيز التحول الرقمي للمؤسسات الحكومية العراقية م. م. نور موفق عبد الغني م.م. نشوان علاء حسين	580_565
27	التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد العام 2014 م.م هبه حميد شمخي	607_581
28	التخطيط الاستراتيجي للسياسات العامة لوزارة البيئة في العراق بعد عام 2003 م .م. ولاء علي فرحان	625_608
29	نحو مستقبل مستدام: دور ادارة سلاسل التجهيز الخضراء في تعزيز الأداء المستدام: دراسة تحليلية في شركة مصافي الوسط في الدورة م.م إخلاص جاسم رسن م.م يسرى ربيع فواز	650_626

تَحسين ٱلمُشاركة المدنية، وتَعزيز ٱلشَفافية في المُؤسساتِ الحُكوميةِ: إستراتيجياتٌ فَعالـة وآلياتٌ مُستَدامةٌ للحُكمِ الرَشيدِ.

Enhancing Civil Participation and Promoting Transparency in Government Institutions: Effective Strategies and Sustainable Mechanisms for Good Governance.

م. سجى فتاح زيدان ذنون العباجي (*) Saja Fattah Zidane Dhnoon

الملخص :

يَتناول البَحث، أشكال، ومَستويات ٱلمُشاركة ٱلمَدنية، ٱلتي تُتيح للأفراد ٱلانخراط في ٱلحياةِ ٱلعامةِ، وَ ٱلمُساهمةِ، في تَنمية مجتمعاتهم، ومن أبرزِها: ٱلمُشاركة في ٱلانتخابات، ٱلعمل ٱلتطوعي، ٱلخدمة ٱلمُجتمعية، ٱلمُناصرة، ٱلموازنة ٱلتَشاركية، تَنظيم ٱلمجتمع، ٱللقاءات ٱلمُجتمعية، ٱلتفاعل ٱلرقمي، ٱلمُشاركة في الاستبيانات، والأنشطة الثقافية والاجتماعية، كما يَبرز أهمية، ٱلشفافية كدعامةٍ للحُكمِ ٱلرشيد، مِن خلال ضَمان، الإفصاحِ عَنْ ٱلمَعلومات، وُضُوح ٱلميزانية، حُرية ٱلوُصُول إلى ٱلمعلومات، ٱلمُساءلة، مُكافِحة الفساد، وإشراك ٱلمواطنين في صُنع القرار.

كَما يُناقش البَحث، إستراتيجيات تَعزيز، ٱلمُشاركة ٱلمدنية، وٱلشفافية، ومَنها إستخدام ، الآليات الَرقمية، مثل ٱلحُكومة الإلكترونية، ٱلبيانات ٱلمَفتوحة، والاستراتيجيات ٱلتشريعية، ٱلتي تَضمن ٱلشفافية وٱلمُساءلة، تُؤكد هذهِ العناصر ، أهمية تبني ، سياسات تَدعم ٱلشفافية، وٱلمشاركة لِتعزيز، ٱلحُكم ٱلرَشيد، وٱلتنمية المستدامة.

- **الكلمات المفتاحية:** المشاركة المدنية، الحكم الرشيد، الشفافية ، الحكومة الرقمية

Abstract:

The research discusses the forms and levels of civic participation that enable individuals to engage in public life and contribute to the development of their communities. Key aspects include participation in elections, volunteer work, community service, advocacy, participatory budgeting, community organizing, public meetings, digital engagement, participation in surveys, and cultural and social activities. The research also highlights the importance of transparency as a pillar of good governance through ensuring information disclosure, budget

(*) كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل sajafattah@uomosul.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

clarity, freedom of access to information, accountability, anti-corruption measures, and citizen involvement in decision-making.

Additionally, the research examines strategies to enhance civic participation and transparency, including the use of digital mechanisms such as e-government, open data, and legislative strategies that guarantee transparency and accountability. These elements emphasize the importance of adopting policies that support transparency and participation to strengthen good governance and sustainable development.

- **Keywords:** Civic participation, good governance, transparency, digital government.

المُقدمة :

تُعَد المُشاركة المدنية، والشَفافية، مِن الدَعاماتِ الأساسيةِ للحُكمِ الرَشيدِ، حيثُ، تُسهمان في تَعزيزِ ثِقةِ المواطنين، بالمُؤسساتِ الحُكوميةِ، وتَحقيق المُسألة، وتحفيز التنمية المُستدامة. في ظل التَطورات التكنولوجية، والتَغيرات الاجتماعية، أصبَحَ، مِنْ الضَروري، تَبَني إسْتراتيجيات، فَعالة، تعمل على، تَعزيز مُشاركةِ المُواطِنين، في عَملياتِ صُنعِ القرارِ، وضَمانِ، الشَفافيةِ، في العَملياتِ الحُكوميةِ.

أَهميةُ البَحثِ:

تَنبع أَهميةٌ، هَذا البَحثِ، من دوره في، تَسليط الضَوءِ، على العلاقةِ بينَ المُشاركةِ المَدنيةِ، والشَفافية، وَبَيانِ أثرهما في تحسين الحوكمة ومكلفحة الفساد، كما يهدف الى تقديم حلول واستراتيجيات عملية يمكن ان تساعد الحكومات على تبني سياسات اكثر انفتاحاً وتشاركية وتبرز أهمية البحث في الامور التالية:

1. تعزيز فهم العلاقة، بين الشفافية، و"المشاركة المدنية" كأدوات للحكم الرشيد.
2. تقديم مقترحات لتعزيز القوانين والسياسات التي تدعم الانفتاح الحكومي.
3. تَسْليط الضَوءِ، على دورِ التكنولوجيا في تَعزيزِ الشَفافيةِ، والمُشاركة الفَعالةِ.
4. الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة وتكييفها مع السياقات المحلية.
5. يهدف البحث، الى تقديمِ حلولٍ قابلةٍ للتنفيذِ لأجلِ، تَعزيز المُشاركة المدنية، وَ تَحقيق مستوى عالٍ من الشفافية في، المُؤسَساتِ الحُكوميةِ، بما يسهم في، تَحسينِ كَفاءةِ العَملِ الحُكُومي، وتَحقيقِ تَنميةٍ مُستَدامةٍ قائمة على المشاركة الفعالة للمواطنين.

هدف البحث :يَهْدفُ البَحثُ، الى بَيانِ، مَدى فَعاليةِ الإجراءَاتِ الّتي تَعمل على ، تَحسينِ المُشاركة المدنية، وتَعزيز الشَفافية في المُؤسساتِ الحُكوميةِ.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مشكلة ٱلبحث:

رُغم، الجُهودِ، المَبذولةِ، لِتَعزيزِ ٱلشَفَافيةِ، وَٱلْمشَاركَةِ، ٱلمَدْنِيةِ، في ٱلعَديدِ، مِنْ ٱلدُولِ، لا تَزالُ، هُنَاكَ تَحَدِيَاتٌ، تُعِيقُ، تَحْقيقُ هَذهِ ٱلأهدَافِ، كَنقْصِ ٱلوَعيِ ٱلمَدني، وضُعفِ ٱلقَوانينِ، ٱلمُنَظِمَةِ، لِحُريةِ ٱلمَعلُوماتِ، ومَحْدُودِيةِ، إستِخدام التكنولوجيا لتحقيق الانفتاح الحكومي، بناءً، عَلَى ذَلِكَ، تَتَمْثَل، إشكَاليةُ ٱلبَحثِ في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن، تَحسين "المشاركة المدنية" ، وتَعْزيزُ ٱلشَفافيةِ، في المُؤسساتِ الحُكوميةِ، لِتحَقيقِ ٱلحُكْمِ الرَشيدِ، وتَعزيزِ، الثِقةِ بين الحُكُومةِ والمُوَاطنين؟ ومنه تتفرع أسئلة فرعية وهي:

1. ما هي أشكال، ومُستوياتِ ٱلمُشاركةِ ٱلمَدَنيةِ، ٱلتَي تُسهم، في تَحقيقِ مَعايير الحُكمِ الرشيد؟
2. ما هي الآليات، الفاعلة التي تُفعل وتعزز، المشاركة المَدْنية؟
3. هل للمُؤسَسات، التَعليميةِ دورٌ، في تَعْزيزِ الثَقافةِ المَدنية، والشَفَافيةِ وٱلمُطالبةِ، بتَطبيقِ أُسس ومَبادئ ٱلحُكمِ ٱلرَشيدِ؟

فَرضيـة البَحث:

يَنْطلق ٱلبَحث، من الفرضيةِ التَاليةِ:

تَحْسين، ٱلمُشاركةِ المَدنية، وتَعزيزِ ٱلشَفَافيةِ، في المُؤسَسَات الحُكُوميةِ، يُسهمانِ، بِشكلٍ مُباشر، في تَحسين ٱلأداءِ الحُكومي ، وزِيادة ثِقةِ ٱلمُوَاطنين، بالمُؤَسسات ، وتَعزيزِ أليات، المُسألة، والمُحاسَبةِ

الاطار المَنهجي للبَحث :

للوصُول الى ابرزِ، النتائجِ الخاصةِ، بِموضوعِ ٱلبِحثِ ، تم توظيف، وأستخدامِ ٱلمَنْهجِ الوَصفي، لوصف الأفكار، والمفاهيم وكذلك، المَنهجِ التحليلي، لتحليلِ ماورد فيه، من أفكارٍ للوصولِ، الى معالجاتٍ عمليةٍ تَنطبقُ على الواقعِ.

أولاً: مَفاهيمَ المَشاركة المَدنية، والشَفافية، وأَهميتها في ٱلحُكم الرَشيد.

تعد "المشاركة المدنية والشفاقية" ، الأسس الابرز، للحكم الرشيد، اذْ تُسهمان، في تعزيزِ العِلاقةِ، بين المواطنين والمُؤسساتِ الرَسميةِ، الحُكومية، مما يَضمنْ تَحقيق ٱلعَدالة، والمُسألةِ، وتَعزيزِ "التنمية المستدامة"، فالمشاركة المدنية، تتيح للافراد والمجتمع المدني، فرصة التأثير في صنع القرار والسياسات العامة، مما يُعزز، شُعور الفرد بالمسؤولية، وحسه ووعيه وعاطفته بالانتماء، اما الشفافية، فهي أداة أساسية

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لمكافحة الفساد وتعزيز ثقة المواطنين بالحكومة من خلال توفير المعلومات ، وإتاحة الفرصة للرقابة والمحاسبة.

في هذا المبحث سنستعرض، مفهوم "المشاركة المدنية"، وابعادها ،واشكال، ومستويات المشاركة المدنية، وكالاتي:

1. مفهوم المشاركة المدنية وابعادها

المشاركة بالمجمل العام، هي حق أساسي معترف به في " الإعلان العالمي لحقوق الانسان" ومذكور ضمنياً في المادة 21 " الحق في المشاركة في الشؤون العامة والانتخابات" وفي المادة 27" الحق في المشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع"([1]).

"المشاركة المدنية" تُعدُ من المَفاهيمِ الأساسيةِ، في الحياةِ الديمقراطيةِ، حيثُ تُشير إلى مُشاركةِ الأفرادِ، في الأنشطةِ والعملياتِ، التي تُساهم في اتخاذِ القراراتِ الجماعيةِ، وتَعزيزِ العَدالةِ الاجتماعيةِ، يَتضمن هذا المفهوم، الأبعاد القانونية، السياسية والاجتماعية، التي تتيح للأفراد التعبير عن آرائهم، والمساهمة في تحسين حياتهم ومجتمعاتهم، من خلال فهم أبعاد "المشاركة المدنية"، يمكننا التعرف على كيفية تأثيرها في تعزيز الشفافية والمساءلة، وتحقيق التنمية المستدامة.

أ. تعريف المشاركة المدنية

"المشاركة المدنية" قد تُستخدم أحيانًا للإشارة إلى، الُمشاركةِ المُجتمعية، والمُشاركةِ الشَعبيةِ، لكنها قد تحمل دلالات معينة، تختلف عن المصطلحات الأخرى، حسب السياق، فالمشاركة المدنية :عادة ما تشير إلى، مُشاركة الأفرادِ، في الأنشطةِ، التي تُساهم، في تَعزيزِ الدِيمقراطيةِ، مثل التِصويت، والمَشاركةِ، في النقاشاتِ العامةِ، والمساهمة في المؤسسات السياسية، أو ٱلاجتماعية. قد تَشمل، أيضًا التفاعل، مع الهيئات الحكومية أو العمل في، "منظمات غير حكومية" التي ،تَهدف إلى، تَحسين الشَأن العامِ، المُشاركة المُجتمعية :هي أوسع من ذلك، حيث تُشير إلى مُشاركة الأفرادِ، في أنشطةٍ تَهدف، إلى تَحسين، الظروف الاجتماعيةِ، أو ٱلاقتصاديةِ في المجتمعِ، سَواء، كَان ذَلك، مِن خِلال المُنظماتِ المَحليةِ، أو المُبَادراتِ، التَي تُركز على تَحسين الخَدَمَاتِ، البيئةِ، أو ٱلَحَياة اليَوميةِ. هَذهِ المُشاركةِ، لا تقتصر على الأنشطةِ السِياسيةِ، بَل تَشَمل، أي نشاط يهدف إلى، "تَحسين جَودة الحَياة" ،في المجتمع، "المُشاركة الشعبية"، عادةً ما تتعلق، بالحركات الشعبية أو مشاركة الجمهور في ٱلقَضايا ٱلاجتماعيةِ،

[1] . الإعلان العالمي لحقوق الانسان.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

والسياسيةِ، وغالبًا ما يكون، التركيز هنا على التعبير عن الرأي العام من خلال التظاهرات، الحملات، والضغط على السلطات، إذن، بينما قد تتداخل هذه المصطلحات، في بعض الأحيان، إلا أن "المُشاركة المدنية" قد تحمل بعدًا أوسع يشمل المشاركة في النظام السياسي والحياة العامة بشكل عام، بينما تركز "ٱلمُشاركةِ المُجتمعية" على، تحسين المجتمع بشكل عملي، و"المشاركة الشعبية" قد تكون أكثر تركيزًا على الأنشطة السِياسيةِ، والاجتماعيةِ الكُبرى([1]).

يَختلف مَفهوم ، " المُشاركة المُجتمعية " باختلاف السياقات الخطابية، حيث، تَتَداخل مَجموعة من العوامل التي، تُساهم في، تباين هذه المفاهيم. من أبرز هذه العوامل هي الأبعاد الجغرافية– السياسية، على المستوى الدولي. فمثلاً، يتبنى "النموذج الإسكندنافي" تعريفًا يركز على بناء تحالفات قوية بين جماعات ومنظمات تهدف إلى، تَحسين جَودة ٱلحَياة العامة ، والخَدمات المُجتمعية. في المُقابل، يعتمد النموذج الأمريكي على مفهوم المشاركة المجتمعية الذي يسعى إلى تعزيز قدرات الأفراد وتطوير الكوادر المجتمعية، كما أن هذا التباين المفاهيمي لا يقتصر على المستوى الدولي فقط، بل يمتد ليشمل سياقات مختلفة محلية وإقليمية. على سبيل المثال، يتداخل تاريخ نشأة الإدارة المحلية في كل دولة مع تطور المفهوم؛ حيث تلعب الهياكل الإدارية الحكومية، المتجذرة في مستويات الإدارة المحلية، دورًا حيويًا في تحديد كيفية تأثير هذه المُشاركةِ المُجتمعيةِ، على المجتمع. إلى جانب ذلك، يؤثر تاريخ منظمات المجتمع المدني والتنمية الدولية في الدولة في إعادة تشكيل مفاهيم المشاركة المجتمعية، مما يساهم في تباين التطبيقات والمداخل المختلفة لهذا المفهوم عبر الزمن،باختصار، فإن مفهوم المشاركة المجتمعية ليس ثابتًا، بل يتشكل بناءً على عوامل تاريخية، سياسية، وإدارية متعددة تتداخل مع بعضها لتؤثر في تفسيراته وتطبيقاته على المستوى المحلي والدولي ([2]).

ب . أشَكال، ومُستوياتِ ٱلمُشاركةِ ٱلمَدَنيةِ

تَتَجَسّد ، ٱلمُشاركة ٱلمَدنيةِ، في عدة أشكال تتيح للأفراد الانخراط في الحياة العامة والمساهمة، في تنمية مجتمعاتهم. فيما يلي أبرز أنماط هذه المشاركة:

[1] . اشراك المجتمع المدني والمواطنين في منطقة الدول العربية، تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حزيران 2014، تاريخ الزيارة والاطلاع 2025/3/5، https://www.undp.org/

[2] . مدخل الى المشار كة المجتمعية،مفهوم المشاركة المجتمعية، ومسارات تعزيزها في مصر، تقرير صادر عن الانسان والمدينة للأبحاث الإنسانية والاجتماعية2023، تاريخ زيارة الموقع والاطلاع 2025/3/5،https://hcsr-eg.org/wp-content

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

. المُشاركة في ، العَمليةِ الانتخابية :يمثل التصويت في، إلانتخاباتِ ٱلمَحليةِ، وٱلوَطنيةِ، أحد أكثر صور المشاركة المدنية تأثيرًا،اذ يُتيح ، للمُواطنين التعبير، عن توجهاتهم السياسية والمساهمة في رسم السياسات العامة من خلال اختيار ممثليهم([1]).

. ٱلعَمل التَطوعي :يُعدُ ٱلتُطوع في المؤسسات المجتمعية والمنظمات غير الربحية والمبادرات المحلية وسيلة فعالة لتعزيز التكافل الاجتماعي. تشمل مجالات التطوع تقديم الإرشاد الأكاديمي، المساهمة في تنظيم الفعاليات، وتقديم الدعم للفئات الأكثر احتياجًا([2]).

. الخدمة المجتمعية :تتمثل في الانخراط في أنشطة تهدف إلى تحسين جودة الحياة داخل المجتمع، مثل تنظيم حملات تنظيف الأحياء، وتوزيع المساعدات الغذائية، والمشاركة في ، مَشَارِيع الإستِدامةِ البيئيةِ([3])

. المُناصرة والنشاط المجتمعي :تتجسد هذه المُشاركِة، في دعم القضايا، ذات الاهتمام العام من خلال وسائل متعددة، كالتواصل مع صانعي القرار، وتنظيم المسيرات والاحتجاجات، وتعزيز الوعي عبر الحملات الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي([4]).

. الموازنة التشاركية :تمثل آلية ديمقراطية تتيح للمّواطنين ٱلمُشاركة، في مناقشةِ وتحديد، أولويات الإنفاق العام، مما، يُعَزز ٱلشَفَافية، وٱلمُساءَلَة في تخصيص، ٱلمَوارِدِ ٱلمَاليةِ، عَلى ٱلمُستوى ٱلمَحلي([5])

---

[1] . دريس نبيل، المشاركة في الانتخابات بين الدوافع والمعوقات، مجلة دراسات وابحاث، العدد 21، المجلد 7، 2015/12/15، ص 225.

[2] . جمال ياحي وعادل خالدي، التطور التاريخي للعمل الإنساني من معركة سولفرينو الى القمة العالمية الإنسانية باسطنبول، العمل التطوعي الجزائري مطارحات نظرية ودراسات امبريقية، صباح براهيمي،(الجزائر: ادليس بلزمة للنشر والتوزيع) 2020) ص24.

[3] . انس موسى محمد هياجنة، دور الخدمات العامة في تحسين جودة الحياة الحضرية، دراسة حالة الأردن، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية، العدد 33 بتاريخ 2024/1/1، ص559 ISSN:2958-6798

[4] . حَلقة دِراسية، بِشأن التَدابير الفَعالة، وافضل الممارسات، التي تكفل تعزيز حقوق الانسان وحمايتها، في سِياق، الاحتجاجات السلمية، تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان ، مجلس حقوق الانسان ، الدورة الخامسة والعشرون، الجمعية العامة، الأمُم المُتحدة، 29/كانون الثاني/2014، ص30.

[5] . رنا عيروط، دليل آليات إشراك ورقابة المجتمع المدني في مراحل اعداد الموازنة العامة الأردنية،الشفافية الدولية _ الأردن، 2019، ص51.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

. تنظيم المجتمع :يرتكز هذا ، ٱلنوع مِنْ، ٱلمُشَاركةِ، على بناء تَحالُفات مُجتمعية، تَهدف إلى، مُعالَجةِ، ٱلقَضَايا ٱلمُشتركة، وتعزيز التعاون، بين الأفراد من خلال تشكيل جمعيات الأحياء، والمجموعات المناصرة، والحملات الشعبية([1]).

ٱلمُشاركةُ في اللقاءاتِ المُجتمعية :يُتِيحُ حضورِ الإجتِماعاتِ، ٱلعامةِ، وٱلمُنتدياتُ، ٱلمُجتمعيةِ ،فُرصةً للتفاعِلِ ٱلمُباشرِ مع المسؤولين وصنّاع القرار، ما يسمح بتبادل وجهات النظر والتعبير عن، القَضايا ٱلمحلية، والمُسَاهَمةِ في، عمليات صنع القرار.

. التفاعل ٱلرَقمي وٱلمُشاركة الإلكترونية :مع تَطور، التكنولوجيا، أصبحت الفضاءات الرقمية، منصات فاعلة للمشاركة المدنية، حيث يمكن للأفراد المساهمة من خلال التوقيع على العرائض الإلكترونية، وحضور الاجتماعات الافتراضية، والانخراط، في النقاشات عبر المنتديات الرقمية.

. المشاركة في الاستبيانات :يتيح هذا المجال للأفراد المشاركة في ،البحث ٱلعلمي من خلال جمع البيانات والمساهمة في الدراسات المتعلقة بالبيئة والصحة العامة والتنوع البيولوجي، ما يعزز التعاون بين المجتمع العلمي والجمهور.

. الأنشطة ٱلثَقافية، والاجتماعية :تلعب الفعاليات ٱلثقافيةِ، والمهرجانات المجتمعية دورًا مهمًا في تعزيز الروابط الاجتماعية وترسيخ الهوية المجتمعية، حيث تسهم في خلق بيئة داعمة للتفاعل الاجتماعي وتعزيز قيم التعاون والانتماء.

تُعد هذه الأشكال المتنوعة، من المشاركة المدنية وسائل أساسية لتعزيز التفاعل المجتمعي، وتمكين الأفراد من الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة وبالتالي تحقق معايير الحكم الرشيد وتعزيز ،ا"لقِيم الدِيمقراطية" داخل مجتمعاتهم.

2. الشفافيةُ، كدعامةٍ للحكمِ الرشيدِ

تُعد الشفافية من الركائز الأساسية للحكم الرشيد، إذ تمثل الضمانة الحقيقية لتعزيز الثقة بين الحُكّام والمحكومين، وترسيخ مبادئ المساءلة والمشاركة الفعالة في صنع القرار، فمع تزايد تعقيدات ٱلحَياةِ ٱلسياسيةِ والاقتصادية، أصبحَ، مِنَ ٱلضَرُوري أن تكونَ، المُؤسسات العامة والخاصة أكثر وضوحًا في إجراءاتها وسياساتها، بما يتيح للمجتمع القدرة على الرقابة والمساءلة.

[1] . انس موسى ، مصدر سبق ذكره، ص 557.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أ . تعريف الشفافية واهميتها: الشفافية هي مبدأ جوهري في الإدارة والحكم، حيث تتضمن نشر المعلومات واتخاذ القرارات بشكل واضح وصريح، مما، يُعزز ٱلثِقة، بين الحكومة ٱلمَحليةِ، والمواطنين ويزيد من مساءلتها. تُساهم، ٱلشَفافيةُ، في تعزيز ٱلمُشاركة الفعالة للمواطنين، في "العَمليةِ ٱلدِيمقراطيةِ"، كما تلعب دورًا حاسمًا في ،مُكافَحةِ ٱلفَسَادِ، وتعزيز ، النزاهة، على مستوى الشركات والمؤسسات، تعد الشفافية عنصرًا أساسيًا لبناء علاقات قوية مع العملاء والمساهمين والمجتمع بشكل عام. ولتحقيق ذلك، يجب أن تكون الشفافية شاملة ومستدامة، من خلال تقديم المعلومات بانتظام وبأسلوب يسهل فهمه من قبل الجميع، كما أن الشفافية تلعب دورًا في تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليص الفجوات بين مختلف الطبقات الاجتماعية، مما يساهم في تحسين التماسك الاجتماعي والتعاون بين أفراد المجتمع([1]).

تشير الشفافية إلى مبدأ الوضوح والانفتاح في ٱلعمل المؤسسي، في كلِ جوانبه، حيث تغيب السرية والغموض، وتُعتمد العقلانية كمنهج أساسي لإدارة مؤسسات المجتمع المدني. ويقتضي هذا المبدأ أن تلتزم كل مؤسسة بالإفصاح عن أهدافها، وهيكلها التنظيمي، ومصادر تمويلها دون تحفظ، سواء أمام مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، أو الدولة، أو المواطنين، إن تعزيز "الشفافية" يُسهم في ، بناءِ الثقةِ المتبادلة بين، مُختلفِ الفاعلين في المجتمع، مما، يرسّخ بيئة من التعاون المثمر. فالثقة تولد التعاون، والتعاون يعزز البناء والتنمية بدلاً من الهدم والتفكك. كما أن وضوح الرؤية والنهج داخل هذه المؤسسات يشجع الأفراد ذوي الكفاءات والطاقات على الانخراط الطوعي في العمل المدني دون تردد أو ريبة، فيُساهِم، في تَحقيقِ الأهَدافِ ٱلتَنَمويةِ، وتعزيز الاستقرار المجتمعي([2]).

ب . تَطبيق مَعاييرُ الشفافيةِ، في المؤسساتِ الحُكوميةِ لتَحقيقِ أُسُس ومَعَاييرِ ٱلحُكمِ ٱلرَشيدِ.

تعد الشفافية من الأسس الجوهرية لتعزيز الحكم الرشيد، اذ تُساهم في مُكافحةِ ٱلفَسادِ، وتَرسيخِ مبادئ المساءلة، وتَعزيز، ثقة المواطنين في، مؤسسات الدولة. ويُمكن تَحديد مَجموعة، مِن المَعايير التَي، يَجب، أن تلتزمَ، بِها المُؤسسات الحكومية لضمان تَحقيق ٱلشَفافية، ومِن أبرزها:

[1] . عبد الهادي عبدالله علي الطهراوي، تطوير اليات الشفافية ومكافحة الفساد في البلديات ، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية ، الإصدار رقم 44، 2024/3/18، ص 156.

[2] . احمد زينهم نوار، التربية المدنية، وتطوير مؤسسات المجتمع المدني (اهم آليات تحقيق اهداف ثورة 25 يناير)، (القاهرة" مَكتبة مَدبولي، 2021)، ص30.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

. الإفصاح عن المعلوماتِ يتعين على "المُؤسسات الحكوميةِ"، نشر المعلومات المتعلقة بسياساتها، وإجراءاتها، وميزانياتها، وقراراتها الإدارية بطريقة واضحة ومتاحة للجمهور، مع ضمان سهولة ٱلوُصول، إليها عَبرَ، الوسائل الرسمية مثل، المواقع الإلكترونية، والتقارير الدورية([1]).

. الوضوح في إعداد وتنفيذ الميزانية يجب أن تكون عمليات إعداد وتنفيذ الميزانية الحكومية واضحة ومفهومة، مع نشر التقارير المالية بشكل دوري، وبيان مصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق لضمان الرقابة المالية الفعالة([2]).

- ضمان حرية الوصول إلى المعلومات ينبغي أن يكون هُناك، إطار قَانوني، يُتيح للمواطنين والإعلام ومنظمات المجتمع المدني حق الوصول، إلى المَعلوماتِ، العامة، مع وجود آليات واضحة لتقديم الطلبات والرد عليها في إطار زمني معقول([3])

. المساءَلةِ والمُحاسبةِ يجب أن تتبنى المؤسسات الحكومية آليات فعالة للمساءلة والمحاسبة، من خلال إنشاء هيئات رقابية مستقلة، وتفعيل، دَور الأجهزةِ، التشريعية، والقضائية، في مراقبة الأداء الحكومي([4]).

- إشراك المواطنين في صنع القرار يُعد تَمكين ٱلمُواطنين، من المشاركة، في اتخاذ القرارات الحكومية مِن أبرز معايير الشفافية، وذلك من خلال الاستشارات العامة، والاستفتاءات، وعقد اللقاءات المفتوحة بين المسؤولين والجمهور([5])

- مُكافحة الفساد، وتَعزيزِ النزاهةِ يجب تَبني، سِياساتٍ، صارمةِ لمكافحةِ الفسادِ، وتعزيز ثقافة النزاهةِ، في العمل الحكومي، من خلال وضع قواعد واضحة للسلوك الوظيفي، وتطبيق العقوبات بحق المخالفين([6])

---

[1] . سائرة العابد، الشفافية الإدارية والقيادة ، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط، عدد حاص بالمنتدى الدولي العاشر للبحث العلمي ابحاثي المؤتمر الدولي الرابع للعلوم التربوية ، انطاليا، للفترة 28 أكتوبر–1 نوفمبر 2021، ص 184.

[2] . علي حسام محمد ومحمد عبدالله إبراهيم، معيار المحاسبة الدولية في القطاع العام عرض معلومات الموازنة في البيانات المالية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، مجلة الريادة للمال والاعمال ، المجلد الخامي ، العدد 3، 2024، ص127.

[3] . سائرة العابد ، مصدر سبق ذكره، ص185.

[4] . المصدر نفسه، ص187.

[5] . سباش ليندة، الجماعات المحلية ودورها في ترسيخ الديمقراطية بالدول المغاربية، سامي الوافي، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاسترتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019)، ص86.

[6] . مثنى عباس عبد الكاظم، دور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في تحقيق شفافية ونزاهة العملية الانتخابية، مجلة العهد، العدد6، لسنة 2021، ص457.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- توفير قنوات للشكاوى والتظلمات ينبغي إتاحة آليات فعالة لتلقي شكاوى المواطنين ومعالجتها بشفافية، بما يضمن تحقيق العدالة وتحسين الخدمات الحكومية بشكل مستمر([1]).

إن التزام " المُؤسَساتِ الحُكومية"، بهذه المعايير يسهم في بناء مجتمع أكثر انفتاحًا وعدالة، حيث يشعر المواطنون بالثقة في أجهزة الدولة، مما يعزز ،الاستقرار، والتنمية ٱلمُستدامة.

ثانياً: استراتيجيات فعالة، لتعزيزِ المُشاركةِ المدنيةِ والشفافية

في هذا المبحث، سيتم البحث في اهم وابرز، الاستراتيجيات الفعالة، لتعزيز المشاركة المدنية والشفافية

1. الاليات الرقمية ودورها في اشراك المواطنين في المشاركة المدنية

سيُسلط هذا المطلب الضوء على اهم الاليات الرقمية، في اشراك المواطنين، في المشاركات، والمساهمات المدنية ومنها ، "الحكومة الالكترونية" والمنصات الرقمية التابعة لها ، وكذلك استخدامها للبيانات المفتوحة لتعزيز الشفافية، ثم اقتراح استراتيجية لتفعيل واستدامة المشاركة المدنية.

أ. الحكومة الالكترونية والمنصات الرقمية

يُعدُّ مُفهوم، "الحُكُومةِ الإلَكترونيةِ"، من المصطلحات الحديثة، التي ظهرت نتيجةً، للتطور التكنولوجي المتسارع، والذي انعكس بشكل مباشر على، الحياة العملية للأفراد، مسهمًا في التحول من الإجراءات الإدارية التقليدية المعقدة، إلى أنظمة أكثر كفاءة وسرعة، تلبي متطلبات المعاملات اليومية بأداء مُحسن، و سنورد مفهوم الحكومة الإلكترونية وفقًا لجهات مختلفة فقد، تباينت تعريفات الحكومة الإلكترونية باختلاف، الأبعاد الاجتماعية ،والثقافية ، والإدارية ،التي استهدفتها برامج المنظمات الدولية والدراسات الأكاديمية. ومن بين أبرز هذه التعريفات، تعريف البنك الدولي "عرف الحكومة الإلكترونية على أنها، استخدام الوكالات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك الإنترنت والمتصفحات الإلكترونية وأجهزة ٱلحَاسوبِ، والهَواتفِ الذكيةِ، لتحسين علاقاتها مع المواطنين، وقطاع الأعمال، والمؤسسات الحكومية الأخرى .وتهدف هذه التكنولوجيا إلى رفع جودة الخدمات العامة، وتعزيز الشفافية، وتَقليل الفساد، وخفض التكاليف، مما يساهم، في تحقيق رفاهية المجتمع" ، اما الاتحاد الأوروبي، "يرى الاتحاد الأوروبي أن الحكومة الإلكترونية تتمثل في توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة العامة، مقترنة بتغييرات تنظيمية وتطوير مهارات الموظفين، بهدف تحسين جودة الخدمات العامة، وتعزيز المسار الديمقراطي، ودعم السياسات

[1] . نادر فرجاني، الحكم الصالح: رفض العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية،(مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،) العدد 256، يونيو 2000م، ص20.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

العامة"، و المنظمة العربية للتنمية الإدارية "تُعرِّف المنظمة الحكومة الإلكترونية بأنها عملية تكامل فعّال لتكنولوجيا، المَعْلوماتِ والاتصال، لتسهيل العمليات الإدارية والخدمات الحكومية، سواء داخل المؤسسات الحكومية نفسها، أو في علاقتها بالمواطنين وقطاع الأعمال والموظفين"([1]) واذا قمنا بتحليل هذه التعاريف فسنرى انه ، على الرغم من الاختلافات الطفيفة بين التعريفات، إلا أنها تتفق جميعها على أن الحكومة الإلكترونية تقوم على توظيف التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات العامة والحكومية .كما تختلف الأهداف المحددة لكل تعريف وفقًا لأولويات كل جهة، حيث يركز بعضها على تَعزيز الشَفافية، ومكافحة الفساد، بينما يهتم البعض الآخر بتطوير كفاءة الإدارة العامة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، بالتالي، تُعد الحكومة الإلكترونية خطوة أساسية نحو التحول الرقمي، حيث، تسهم في، تحقيق الحوكمةِ الرشيدةِ، وتعزيز التفاعل بين الحكومة والمُجتمع، ودعم التنمية المستدامة.

ب . البيانات المفتوحة كوسيلة لتعزيز الشفافية

في عصر التحول الرقمي، الذي أصبح سمة بارزة في العديد من الحكومات حول العالم، تحظى **البيانات، والمعلوماتِ المفتوحة**، بأهمية استثنائية. أصبحت هذه البيانات أداة حيوية ليس فقط في تحسين كفاءة الأداء الحكومي، بل في تعزيز **الشفافية** و**المساءلة** بشكل مباشر. إن الفهم العميق لهذا الموضوع يستدعي النظر في عدة جوانب تتعلق بالتحول الرقمي، ودور البيانات، المَفتوحة في تعزيز الحكم الرشيد، وأثر ذلك على المجتمع والاقتصاد.

- التحول الرقمي في الحكومات ([2]):

يشير التحول الرقمي، إلى استخدام **التكنولوجيا**، **الرقمية** لتغيير طريقة أداء الأعمال الحكومية وتحقيق أهدافها. يشمل ذلك تحويل العمليات الإدارية، وتوفير الخدمات عبر الإنترنت، وتطوير منصات تفاعلية للمواطنين. يترافق التحول الرقمي مع تحسينات في **التخزين الإلكتروني** للبيانات وتسهيل، الوصُول إليها، مما يساعد على إدارة الموارد بشكل أكثر كفاءة، وفاعلية، الهدف من هذا التحول هو جعل الحكومات أكثر **مرونة**، و**سرعة** في الاستجابة للتغيرات، مع **تحسين** جودة الخدمات العامة و **تقليل** التكاليف. وفي هذا

[1] . عامر إسماعيل، الحكومة الالكترونية ومعوقات تطبيقها في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم الساسية ، قسم الحقوق، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، 2022/2021، ص ص12_13.

[2] . عبد الغني صالحي وعبد الكريم جداه، الرقمنة والتحول الرقمي في المؤسسات العمومية بين المفهوم النظري وعوائق التطبيق ، بحث مشارك في الملتقى الوطني الخاص بإدارة مشاريع الرقمنة في المؤسسات والإدارات العمومية الجزائرية ، 31 جانفي 2024، ص13

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

السياق، تصبح البيانات المفتوحة عنصراً أساسياً لتحقق هذه الأهداف، لأن قدرتها على تعزيز الشفافية تعكس مدى التزام الحكومة بالإفصاح والمشاركة الفاعلة.

. البياناتِ ٱلمَفَتوحة وأهدافها:

البيانات المفتوحة، هي البَيانات التي تكون متاحة للجميع للاستفادة منها، دون قيود على استخدامها أو إعادة نشرها. وتُشمل هذه البيانات مجموعة واسعة من المعلومات التي تنشرها الهيئات الحكومية، مثل البيانات الإحصائية، والمعلومات، المتعلقة بالميزانية، والسياسات الحكومية، والتقارير السنوية، والأبحاث العلمية، وغيرها من البيانات التي تهم الجمهور. و تهدف البيانات المفتوحة إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية، ومنها تعزيز الشفافية الحكومية :حيث تُمكن المواطنين من الاطلاع على أنشطة الحكومة وقراراتها، و دعم المشاركة المجتمعية :يمكن للبيانات المفتوحة تمكين المواطنين من المشاركة الفاعلة في صنع القرار الحكومي، من خلال توفر المعلومات اللازمة لفهم السياسة العامة، وتحفيز الابتكار الاقتصادي :حيث يمكن للشركات والمطورين استخدام هذه البيانات لإنتاج خدمات ومنتجات جديدة، وايضاً، التحليل والبحث العلمي فتسهم البيانات المفتوحة في تطوير الأبحاث العلمية، حيث توفر موارد قيمة للباحثين والمختصين([1])

. دور البيانات المفتوحة في تَعزيزِ الشفافية والمُسألة([2])

تعتبر الشفافية و المساءلة من المبادئ الأساسية التي تساهم في تحسين جودة الحكومات. وللبيانات المفتوحة دور رئيسي في تعزيز هذين المبدأين:

. الشفافية :عندما تنشر الحكومات بياناتها بشكل مفتوح، فإنها تسمح للمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني بالاطلاع على تفاصيل السياسات والقراراتِ، الحكوميةِ، مما يُعزز ،الثقة في الأداء الحكومي. يتاح للمواطنين مراقبة كيفية تخصيصِ الموارِد، ورصد المشاريع الحكومية، والاطلاع على نتائج الأداء الحكومي بشكل مباشر.

. المساءلة :البيانات المفتوحة تساعد في رصد أداء الحكومة بشكل مستمر، ما يتيح للجهات الرقابية والمواطنين تقييم العمل الحكومي والمطالبة بالتوضيح حول أي قصور أو تجاوزات. على سبيل المثال،

[1] . ايمان بنت محمد عسيري ومنى بنت داخل السريحي، منصة البيانات المفتوحة وتفعيلها عبر بوابات الحكومة الالكترونية لدول مجلس التعاون الخليجي: دراسة مقارنة، مجلة دراسات للمعلومات والتكنولوجيا، جمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي، العدد14، لسنة 2018، ص22.

[2] . المصدر نفسه ، ص24.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

من خلال الاطلاع على بيانات الميزانية والمشاريع، يمكن تحديد مدى فاعلية استخدام الموارد العامة، وبالتالي الضغط على الحكومة لتحسين سياساتها أو تصحيح المسار.

2. الأُطر القانونية والتشريعية والمُؤسسية.

الأطر القانونية والتشريعية هي مجموعة من القوانين والأنظمة واللوائح التي تنظم وتحدد الحقوق والواجبات في مختلف المجالات داخل الدولة أو المجتمع. تعكس هذه الأطر الإطار القانوني الذي يتم من خلاله تنظيم العلاقة بين الأفراد، وبين الأفراد والدولة، وبين المؤسسات المختلفة.

أ . القوانين والسياسات الداعمة للمشاركة والشفافية

لكي تكون القوانين، وما يتبعها من لوائح وتعليمات و ايضاً السياسات داعمة للمشاركة والشفافية فينبغي ان تحرص على توافر جملة من الأمور وهي الشفافية أي يتوفر للجمهور إمكانية الولوج الى معلومات حول طريقة إقرار القوانين ومن يصوت عليها وكذلك يتحقق الدعم للمشاركة من خلال اشراك الجمهور في المشاورات واعداد القوانين ومراقبتها اما المسؤولية فتتحقق من خلال إمكانية الجمهور من مسألة المشرعين حول طريقة تبني القوانين وتنفيذها ، فينبغي ان تقوم، السُلطات التَشريعية ،المُختصة بجعل المواطنين على دراية بالقرارات التي يتخذها ممثلوهم المنتخبون بالإضافة الى تمكينهم من التأثير على الالعملية التشريعية ومسألة المشرع في هذا الموضوع وتتعلق الإصلاحات ذات الصلة بفتح المسار التشريعي بمنح المواطنين المَزيد، من المَعلوماتِ، حول العملية التشريعية وبالولوج الى أماكن صنع القرارات واشراكهم الفعلي ونشأت القرار ومراقبته([1]).

وتتحقق الشفافية والشُمولية ومعايير الحكم الرشيد الأخرى من عدالة وفعالية ووجود مؤسسات قادرة على تقديم خدمات عالية الجودة ، وتتمتع هذه المُؤسسات وكوادرها بالمهنية والكفاءة ، من خلال خضوع الكل للقانون، ويصبح الحكام موظفين وايضاً وكلاء للمجتمع ينوبون عنه ويمارسون سلطتهم في المهام الموكلة اليهم وحسب الفترات المحددة وفق القوانين والتشريعات ، أي يصبحون أدوات ضبط قانوني واجتماعي ، لتصبح الدولة من خلال مؤسساتها أداة لتنفيذ القانون بصورة عادلة ولضمان عدم تحول هذه المجتمعات الى حالة فوضوية وحالها يصبح غير رشيد([2])

[1] . الاخلاقيات العامة الشفافية والحكومة المفتوحة ، تقرير صادر عن كونغرس السلطات المحلية والإقليمية التابع لمجلس اوربا، كانون الأول 2020، ص 42.

[2] . خالد حمزة المعيني، الطبقة القائدة دور الكفاءات الوطنية في بناء الدولة المدنية (قوانين نقل القوة من الدولة الى المجتمع)، (بغداد: دار الجواهري، 2017) ، ص173.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ب . دور "مؤسسات المُجتمع المَدني" في تعزيز الشفافية

تلعب هَذه المؤسسات، دورًا محوريًا ، في تحفيز الحِراك المُجتمعي وتعزيز مبدأ الشفافية، باعتبارها إحدى أهم آليات المشاركة المجتمعية وأداة فعالة لتحقيق، "التنمية المستدامة" في مجالات العمل الاجتماعي، الثقافي، البيئي، والعدالة والديمقراطية. ويأتي هذا الدور في سياق إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمواطنين من خلال إصلاح سياسي شامل يهدف إلى توسيع دائرة المشاركة السياسية وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة، بما يضمن تطوير نموذج حكم رشيد يرتكز على التفاعل الإيجابي بين الدولة والمجتمع، إن تراجع الدور الحكومي—سواء بشكل مقصود أو نتيجة قصور في الأداء—في تلبية احتياجات الفئات المختلفة داخل المجتمع، أدى إلى ظهور "مؤسسات المجتمع المدني" كبديل مكمل يسعى إلى سد الفجوات الناشئة، من خلال الدعوة إلى إصلاح مؤسسات الدولة وفق أهداف واضحة تستهدف إرساء قواعد الحكم الصالح، وتعزيز ممارسات الشفافية والديمقراطية داخل الهياكل المؤسسية للدولة. ويعد إصلاح المؤسسات العامة وجعلها أكثر كفاءة، مساءلة، وشفافية ضرورة أساسية لتحقيق الحوكمة الرشيدة، وهو ما يتطلب التزامًا سياسيًا قويًا مدعومًا بتعاون وثيق بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني([1])، و لكي هذه المؤسسات، من أداء دورها بفعالية في تعزيز المساءلة والشفافية، ينبغي أن تتسم هي نفسها بالشفافية والديمقراطية في هيكلها الإداري وأن تكون خاضعة للمساءلة أمام الجمهور وأصحاب المصلحة. وفي هذا السياق، يصبح من الضروري أن تخضع كل من الحكومة والمجتمع المدني لنظم رقابية ومساءلة صارمة تضمن أداءً أكثر نزاهة وفاعلية، و يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تساهم في تعزيز النزاهة ومراقبة الأداء الحكومي من خلال ما يلي([2])

. مراقبة ، عمل الحكومة، والتأثير على، السياسات العامة :عن طريق، تقديم توصيات تستند إلى بيانات وأدلة موضوعية، تسهم هذه المؤسسات في تعزيز قيم الحكم الرشيد والحد من إساءة استخدام السلطة.

. تعزيز الوعي العام بحقوق المواطنين وواجباتهم :تؤدي، هذه المؤسسات دورًا، مهمًا في تثقيف المواطنين بشأن حقوقهم المدنية، وتعزيز ممارسات المساءلة الاجتماعية التي تضمن مشاركة أوسع في صنع القرار.

[1] . نادية بونوة، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسة ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، ص93.

[2] . محمد الجسيم ، واقع الشفافية في المؤسسات السورية، مركز المجتمع المدني والديمقراطي في سوريا، دمشق، 2015، ص17.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

. مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة المؤسسية :عبر تنفيذ برامج رقابية وتنظيم، حملات توعوية، تساهم هذه المؤسسات في رصد الفساد ومكافحته داخل القطاعين العام والخاص و تقوم مؤسسات المجتمع المدني بتعزيز الشفافية على ثلاثة مستويات رئيسية: ([1])

. تعزيز النزاهة داخل مؤسسات المجتمع المدني نفسها :إذ إن التزام هذه المؤسسات بمبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية يعزز من شرعيتها ويزيد من فاعليتها في أداء دورها الرقابي.

. مراقبة الأداء الحكومي والتصدي للفساد :تسهم هذه المؤسسات في تعزيز الرقابة الشعبية على عمل الحكومة، مما يساعد في تقليل الفساد الإداري والمالي وتحقيق مستويات أعلى من المساءلة.

. رفع الوعي الشعبي بمخاطر الفساد :من خلال، برامج التوعية، والتثقيف، تسهم مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز ثقافة النزاهة، مما يؤدي إلى بناء مجتمع أكثر وعيًا بمخاطر الفساد وأهمية مكافحته.

تمثل مؤسسات المجتمع المدني ركيزة أساسية في بناء مجتمع ديمقراطي قائم على مبادئ الشفافية والمساءلة، حيث تسهم بفعالية في إصلاح مؤسسات الدولة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وحماية الحقوق المدنية، والتأثير الإيجابي في صنع القرار. ولكي تحقق هذه المؤسسات دورها بفعالية، لا بد من أن تكون منظمة إداريًا، ديمقراطية في هيكلها، وقابلة للمساءلة، بما يضمن تحقيق شراكة حقيقية مع الحكومة والمجتمع في إطار نظام حكم يعزز العدالة، النزاهة، والمشاركة المجتمعية الفاعلة.

3. استراتيجية مقترحة لتطوير المشاركة المدنية في العراق

تصميم برنامج تربوي لتربية المواطنين منذ طفولتهم مروراً بالنشئ ثم توعية الكبار ، تقوم هذه الستراتيجية على تربية أبناء البلد على الديمقراطية وممارسات الديمقراطية وعلى التربية المدنية بدءاً من حرية التعبير عن الرأي في المدرسة والتصريح بالرغبات المشروعة واحترام طابور المدرسة، فإعداد مواطنين متربين تربية مدنية سليمة سوف يكونون فاعلين في المجتمع ومسؤولين فالقيم المدنية والممارسات والمبادئ الديمقراطية يتم تطبيقها والحفاظ عليها من خلال المواطنين أصحاب المعارف والمهارات المرتبطة بالتربية المدنية وبالتالي المشاركة المدنية اذ ان غياب هذا الجانب سوف يؤدي لتأخر المجتمع بسبب شلل المشاركة المدنية وبالتالي يؤدي الى خلل في تطبيقات وممارسات الشفافية في مؤسسات الدولة.

لا بد من اشراك الجِهات المَعنية، لإبتداع هَكذا، بَرنامج تَوعوي تَدريبي، فبالامكان، ان تُساهم فيه وزارة التربية، و التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة الشباب والرياضة، وايضاً هيئة رعاية المبدعين،

[1] . نادية بونوة، مصدر سبق ذكره، ص94.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

باعداد برامج تدريبية ، واثرائية تُسهم في التربية على المشاركة المدنية وابداء الرأي من خلال إقامة الكرنفالات والمهرجانات الخاصة بالخطابة والكتابة ، واجراء الزيارات المِيدانية، الى مؤسسات الدولة ودور الرعاية وابداء مُقترحات لتطويرها، ولزيادة التواصل، حتى لو كانت هذه النقاشات بدائية، وتعبر عن المستوى العقلي للأطفال، المهم انه التدريب على ابداء الرأي والمشاركة، هذا يُعزز لدى الأطفال النقاش والحوار وابداء الرأي، وشحن الجانب العاطفي لديهم، ويعمل على زيادة ثقتهم بأنفسهم ، وتعزز لديهم الشعور باحترام الذات وتقديرها، وبالتالي سوف يكونون ، مُواطنين فاعلين، في المجتمع يُطالبون المؤسسات باجراءات اكثر شفافية، ليكونوا اكثر اطلاعاً على سير، وإدارة العمليات المؤسساتية في البلد، لأن ادراج مفردات في المناهج التعليمية تعد عملية تراتبية ومملة وغير تفاعلية بالتالي سوف تكون فقط لتحصيل الدرجات والنجاح، ولن تَستهدف التفاعل والتنمية الحرة لممارسات المشاركة المدنية، لا بد من اشراك مؤسسات المجتمع المدني في انشاء وتطوير هكذا برنامج مثل المؤسسات التي تهدف وتهتم، بالابداع والفن والموسيقى، والمؤسسات التي تهدف برعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، والمؤسسات المعنية برامجها وأهدافها بتحقيق التكافل الاجتماعي، لأن المشاركة في مثل هكذا ممارسات يعد مدخلاً للمشاركة السياسية ، لأن يفعل ، ويعزز الشعور بالمواطنة والمسؤلية المدنية تجاه البلد وتجاه مؤسساته.

ولابد من الاستفادة، مِن الدراسات السابقة، في هذا المجال ومنها:

أ. تشير دراسة هاني فرج (2004) إلى أن الاعتماد على مؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك الأسرة، في تعليم الأفراد فضائل المواطنة قد يكون غير كافٍ، إذ لا يكتسب المواطنون بالضرورة مهارات تنظيم أنفسهم أو ممارسة حقوقهم أو المشاركة في النقاشات العامة بشكل تلقائي. كما أنهم لا يتعلمون تلقائيًا كيفية تقييم أداء المسؤولين ومحاسبتهم لمجرد انخراطهم في "مؤسسات المُجتمع المَدني"، ويعني هذا الطرح بوضوح أن المؤسسات التعليمية، وعلى رأسها المدارس، يجب أن تضطلع، بمسؤولية تعليم الأفراد القيم والمهارات الأساسية اللازمة لتعزيز وتنمية المواطنة الفاعلة.بتوظيف، المناهج الدراسية والبرامج التربوية، يمكن للمدارس أن توفر بيئة تعليمية منظمة تمكّن، الطلاب من فهم، حقوقهم، وواجباتهم، والمشاركة، في عمليات صنع القرار، والتفاعل مع القضايا المجتمعية والسياسية بطريقة واعية ومسؤولة، وبالتالي، فإن تطوير منظومة التربية المدنية داخل المؤسسات التعليمية يعد ضرورة

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أساسية لضمان نشأة جيل قادر على المشاركة بفعالية في الحياة العامة، وممارسة المواطنة بشكل ديمقراطي، والإسهام في بناء مجتمع أكثر عدالة وشفافية([1]).

ب. أكدت دراستان لكل من Galston William (2003) و R. Leming (1994) على أن للمؤسسات التعليمية، ولا سيما المدارس، دورًا محوريًا، في ترسيخ القيم المدنية وتعزيز الوعي الديمقراطي لدى الطلاب. وتتمثل المهام الأساسية للمدارس في هذا السياق في، ترسيخ المبادئ الديمقراطية الأساسية: يشمل ذلك تعليم الطلاب مفاهيم الدستور، حكم القانون، ودولة المؤسسات، باعتبارها أسسًا جوهرية للنظام الديمقراطي. وبناء ثقافة مدرسية داعمة للقيم المدنية: يتطلب ذلك توفير، بيئة تعليمية تشجع، الطلاب على تطوير مهاراتهم المدنية، وتعزز لديهم قيم المواطنة الفاعلة، بما في ذلك المشاركة في النقاشات العامة والتعبير عن آرائهم من خلال آليات مثل الندوات، المنتديات، الصحف المدرسية، والمقالات.و تعزيز المشاركة المدنية للطلاب: يشمل ذلك تشجيع الطلاب على التصويت، والانخراط في الأنشطة المجتمعية، والمشاركة في العمل التطوعي ،ضمن مؤسسات المجتمع المدني، مما يعزز وعيهم بمسؤولياتهم كمواطنين فاعلين.وتوفير تعليم نشط وتفاعلي: من خلال اعتماد أساليب تدريس تعتمد على نقاش القضايا، السياسية، والاجتماعية الراهنة، يتمكن الطلاب من تحليل وفهم الواقع المجتمعي وتطوير رؤى نقدية تجاه التحديات التي تواجه مجتمعهم. وتعزيز التعاون بين المدرسة والمجتمع المدني: يمثل التعاون بين المدارس من جهة، و"مُؤسسات المُجتمع المدني" والمؤسسات المحلية من جهة أخرى، آليةً فاعلة لتمكين الطلاب من ممارسة القيم المدنية بشكل عملي، مما يسهم في تنمية وعيهم السياسي والاجتماعي، وإعدادهم للاندماج بفعالية في الحياة العامة.يؤكد هذا الطرح على أن التعليم المدني لا يقتصر فقط على المناهج الدراسية النظرية، بل يجب أن يكون تجربة عملية قائمة على التفاعل والنقاش والمشاركة. ومن، خلال توفير، بيئة تعليمية نشطة ومتفاعلة، وتعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية والمجتمع المدني، يمكن تنمية جيل واعٍ بالقيم الديمقراطية، وقادر على ممارسة دوره كمواطن مسؤول في المجتمع([2]).

[1] . نقلاً عن : احمد زينهم نوار، مصدر سبق ذكره، ص 7.

[2] . نقلاً عن : احمد زينهم نوار، مصدر سبق ذكره، ص 8.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- **الخاتمة :**

إن تحسين، المُشاركة المدنية وتطوير الشفافية في المؤسسات الحكومية يمثلان ركيزتين أساسيتين لتحقيق الحكم الرشيد، حيث لا يمكن لأي نظام ديمقراطي أن يترسخ دون مشاركة فاعلة من المواطنين وآليات واضحة لضمان المساءلة والشفافية، وقد تناولت هذه الدراسة استراتيجيات فعالة وآليات مستدامة يمكن أن تسهم في تحقيق هذه الأهداف، أبرز هذه الآليات هو تطوير، الأطر القانونية، التي تضمن الحق في الوصول، إلى المعلومات، وتعزز ،آليات المحاسبة، وتحفز، مشاركة المواطنين في صنع القرار، كما يلعب المجتمع المدني دورًا محوريًا في تعزيز هذه القيم من خلال، الرقابة على الأداء الحكومي، وتنظيم الحملات التوعوية، وتوفير منصات للحوار بين المواطنين وصناع القرار، ومن بين الاستراتيجيات المقترحة، قدمنا تصورًا لبرنامج تربوي فعال يهدف إلى إعداد، الأجيال القادمة، لفهم دورهم في العملية الديمقراطية، وذلك ،من ،خلال، تعليم المبادئ الأساسية للحكم الرشيد، وتعزيز الوعي بالمواطنة الفاعلة، وتشجيع، الطلاب ،على الانخراط في ،الأنشطة المدنية والمناقشات العامة، بناءً على ذلك، فإن تحقيق مشاركة مدنية حقيقية وشفافية مؤسسية مستدامة يتطلب نهجًا متكاملاً يجمع بين التشريعات الفعالة، وتمكين المجتمع المدني، وإصلاح النظام التعليمي ليصبح أداة رئيسية في تكوين جيل واعٍ بحقوقه وواجباته. إن تعزيز هذه المبادئ لا يسهم فقط في تحسين الأداء الحكومي، بل يعزز أيضًا الثقة بين الدولة والمجتمع، ويُؤدي إلى ،تنمية أكثر، شُمولية واستدامة.

توصيات عملية لتعزيز المشاركة المدنية والشفافية

استنادًا ، إلى ما تم، استعراضه حول أهمية، المشاركة المدنية ،وتعزيز الشفافية ، كركيزتين أساسيتين للحكم الرشيد، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي تسهم في تحقيق هذه الأهداف من خلال نهج متكامل يجمع بين الإصلاحات القانونية، ودور المجتمع المدني، وتطوير الأنظمة التعليمية.

1. تطوير، الأطر القانونية ،وتعزيز، الضمانات التشريعية ، من خلال:

أ. إصدار وتحديث قوانين تضمن حق المواطنين في الوصول، إلى المعلومات، بما يعزز الشفافية في المؤسسات الحكومية.

ب. فرض آليات قانونية صارمة للمساءلة والمحاسبة لضمان عدم استغلال السلطة أو إساءة استخدامها.

ت. تفعيل قوانين تدعم الاستشارات العامة والاستفتاءات الشعبية، في صنع، القرار الحكومي لتعزيز مشاركة المواطنين.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ث. تحسين، الإطار القانوني، لحماية المبلغين، عن الفساد ، وتشجيعهم ،على الإبلاغ ،عن أي تجاوزات دون الخوف من العواقب.

2. تمكين مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز دورها الرقابي، من خلال:

أ. تشجيع الشراكة ،بين الحكومة، ومنظمات المُجتمع المدني، لضمان توفير قنوات تواصل فعالة بين المواطنين والجهات الرسمية.

ب. دعم المبادرات التي تروج للمراقبة المجتمعية على الأداء الحكومي، مثل الموازنات التشاركية والمساءلة الاجتماعية.

ت. تعزيز برامج التدريب وبناء القدرات لمؤسسات المجتمع المدني لتمكينها من لعب دور أكثر فاعلية في الرقابة على السياسات العامة.

ث. تحفيز الإعلام المستقل، ودعمه ليكون، شريكًا أساسيًا ،في كشف الفساد ،وتعزيز الحوار المجتمعي ،حول قضايا الشفافية.

3. تطوير البرامج التربوية لتعزيز المواطنة الفاعلة ، وذلك من خلال الاليات المقترحة الاتية:

أ. إدراج التربية المدنية والتثقيف الديمقراطي في المناهج التعليمية منذ المراحل الدراسية المبكرة، لضمان تنشئة جيل واعٍ بحقوقه وواجباته.

ب. تنفيذ برامج محاكاة للحكم الديمقراطي داخل المدارس والجامعات، مثل برلمانات طلابية تتيح للطلاب ممارسة النقاش واتخاذ القرارات.

ت. توفير فرص للطلاب للمشاركة في الأنشطة المدنية والتطوعية، مما يعزز لديهم الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والانخراط في القضايا العامة.

ث. تَعزيز مَهارات، التَفكير النقدي، والنقاش المفتوح داخل، المؤسسات التعليمية، بما يساعد الشباب على تحليل السياسات العامة والمشاركة في تطويرها.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المصادر

اولاً: إعلانات والمواثيق الدولية

الإعلان العالمي لحقوق الانسان.

ثانياً: الكتب

1. احمد زينهم نوار، التربية المدنية وتطوير مؤسسات المجتمع المدني (اهم آليات تحقيق اهداف ثورة 25 يناير)، (القاهرة" مكتبة مدبولي، 2021).
2. جمال ياحي وعادل خالدي، التطور التاريخي للعمل الإنساني من معركة سولفرينو الى القمة العالمية الإنسانية باسطنبول، العمل التطوعي الجزائري مطارحلت نظرية ودراسات امبريقية، صباح براهيمي، (الجزائر: ادليس بلزمة للنشر والتوزيع) 2020 .
3. خالد حمزة المعيني، الطبقة القائدة دور الكفاءات الوطنية في بناء الدولة المدنية (قوانين نقل القوة من الدولة الى المجتمع)، (بغداد: دار الجواهري، 2017) ، ص173.
4. سباش ليندة، الجماعات المحلية ودورها في ترسيخ الديمقراطية بالدول المغاربية، سامي الوافي، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019).
5. محمد الجسيم ، واقع الشفافية في المؤسسات السورية، (دمشق: مركز المجتمع المدني والديمقراطي في سوريا، 2015).

ثانياً: الدوريات

1. انس موسى محمد هياجنة، دور الخدمات العامة في تحسين جودة الحياة الحضرية، دراسة حالة الأردن، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية، العدد 33 بتاريخ 2024/1/1، ص559 ISSN:2958-6798
2. ايمان بنت محمد عسيري ومنى بنت داخل السريحي، منصة ،البيانات المفتوحة، وتفعيلها، عبر بوابات، الحكومة الالكترونية، لدول مجلس، "التعاون الخليجي": دراسة مقارنة،(مجلة دراسات للمعلومات والتكنولوجيا، جمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي، العدد)14، لسنة 2018،.
3. دريس نبيل، المشاركة في الانتخابات بين الدوافع والمعوقات، مجلة دراسات وابحاث، العدد 21، المجلد 7، 2015/12/15.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

4. سائرة العابد، الشفافية الإدارية والقيادة ، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط، عدد حاص بالمنتدى الدولي العاشر للبحث العلمي ابحاثي المؤتمر الدولي الرابع للعلوم التربوية ، انطاليا، للفترة 28 أكتوبر – 1 نوفمبر 2021.
5. علي حسام محمد ومحمد عبدالله إبراهيم، معيار المحاسبة ،الدولية في القطاع العام عرض معلومات الموازنة في البيانات المالية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، مجلة الريادة للمال والاعمال ، المجلد الخامس ، العدد 3، 2024.
6. عبد الهادي عبدالله علي الطهراوي، تطوير اليات الشفافية ومكافحة الفساد في البلديات ، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية ، الإصدار رقم 44، 2024/3/18.
7. مثنى عباس عبد الكاظم، دور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في تحقيق شفافية ونزاهة العملية الانتخابية، مجلة العهد، العدد6، لسنة 2021.
8. نادر فرجاني، الحكم الصالح: رفض العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 256، يونيو 2000م.

ثالثاً: رسائل الماجستير

1. عامر إسماعيل، الحكومة الالكترونية ومعوقات تطبيقها في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم الساسية ، قسم الحقوق، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، 2021.
2. نادية بونوة، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسة ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010..

رابعاً: التقارير

1. اشراك المجتمع المدني والمواطنين في منطقة الدول العربية، تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حزيران 2014، تاريخ الزيارة والاطلاع 2025/3/5، https://www.undp.org/
2. مدخل الى المشار كة المجتمعية،مفهوم المشاركة المجتمعية، ومسارات تعزيزها في مصر، تقرير صادر عن الانسان والمدينة للأبحاث الإنسانية والاجتماعية2023، تاريخ زيارة الموقع والاطلاع 2025/3/5، https://hcsr-eg.org/wp-content

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

3. رنا عيروط، دليل آليات إشراك ورقابة المجتمع المدني في مراحل اعداد الموازنة العامة الأردنية،الشفافية الدولية _ الأردن، 2019.

4. الاخلاقيات العامة الشفافية والحكومة المفتوحة ، تقرير صادر عن كونغرس السلطات المحلية والإقليمية التابع لمجلس اوربا، كانون الأول 2020.

خامساً : الحلقات والبحوث العلمية

1. حلقة دراسية بشأن التدابير الفعالة وافضل الممارسات التي تكفل تعزيز حقوق الانسان وحمايتها في سياق الاحتجاجات السلمية، تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان ، مجلس حقوق الانسان ، الدورة الخامسة والعشرون، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، 29/كانون الثاني/2014.

2. عبد الغني صالحي وعبد الكريم جداه، الرقمنة والتحول الرقمي، في المؤسسات العمومية بين المفهوم النظري وعوائق التطبيق ، بحث مشارك في الملتقى الوطني الخاص بإدارة مشاريع الرقمنة في المؤسسات والإدارات العمومية الجزائرية ، 31 جانفي 2024.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/